الصباح الدولية
AL-SABAH

No. 4525 | الجمعة | 25 شعبان 1444 هـ | 17 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

العليمي يرفض استمرار انتهاكات الميليشيات في اليمن

الحوثيون يرفضون التفاوض حول مصير 4 صحافيين وسياسي

عناصر تابعة لميليشيا الحوثي في اليمن

«وكالات» : أعرب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي، الأربعاء، عن رفضه استمرار انتهاكات الميليشيا الحوثية، خصوصا فيما يتعلق بمحاكمة الصحافيين المختطفين، بالتزامن مع المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة في جنيف بشأن ملف المحتجزين، إضافة إلى استمرار تهريب المزيد من شحنات الأسلحة، والمخدرات إلى الميليشيات الإرهابية في اليمن.

جاء ذلك خلال استقباله في الرياض، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ، للبحث في مستجدات الملف اليمني والجهود الأممية المنسقة مع الأشقاء والأصدقاء لإحياء مسار السلام في اليمن.

وبحسب وكالة الأنباء اليمنية الرسمية، فقد استمع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، إلى إحاطة من المبعوث الأممي حول نتائج لقاءاته الأخيرة على الصعيدين المحلي والإقليمي، وفرص البناء عليها لدفع الميليشيات الحوثية الإرهابية على التعاطي الجاد مع المبادرات، والمساعي الإقليمية والدولية لإطلاق عملية سياسية شاملة تقودها الأمم المتحدة، وبما يلبي تطلعات جميع اليمنيين في استعادة مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار.

وأكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، التزام المجلس والحكومة بنهج السلام الشامل والعادل، القائم على المرجعيات المتفق عليها محليا وإقليميا ودوليا، ودعم جهود المبعوث الأممي من أجل الوفاء بولايته المشمولة بقرارات مجلس الأمن الدولي وبياناته، خصوصا القرار 2216 في مسعاه لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إلى ذلك، دعا رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي، الأربعاء، الوسيط الأميركي والمجتمع الدولي إلى التعامل بحذر مع ما تطرحه ميليشيا الحوثي وداعموها الإيرانيون، وعدم تقديم أي حوافز إضافية، دون ضمانات بتعاطيها الجاد مع مبادرات السلام، والتخلي عن أفكارها العنصرية، والمشروع الإيراني التخريبي في المنطقة.

ورحب العليمي، خلال لقائه المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ، بكافة المساعي الحميدة لتحقيق السلام الشامل والمستدام، بموجب المرجعيات المتفق عليها وطنيا وإقليميا ودوليا، وبما يضمن إنهاء مسببات الأزمة وتداعياتها، ويمنع تكرار دوامات العنف، ويلبي طموحات الشعب اليمني في بناء دولة وطنية تحترم الحقوق والحريات، والمواطنة المتساوية.

وبحث اللقاء، مستجدات الجهود الإقليمية والدولية الرامية لإحياء مسار السلام في اليمن.

واطلع رئيس مجلس القيادة الرئاسي على نتائج الاتصالات الدولية التي تشارك فيها الولايات المتحدة في ظل تعنت الميليشيات الحوثية الإرهابية إزاء جهود تجديد الهدنة والبناء عليها من أجل إنهاء معاناة الشعب اليمني وتحقيق تطلعاته في استعادة مؤسسات الدولة، والسلام، والاستقرار، والتنمية.

وتطرق اللقاء إلى نتائج مؤتمر مانحي خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن، والجهود المطلوبة لحشد المزيد من التمويلات، ومضاعفة التعاون والتنسيق المشترك لمكافحة تهريب الأسلحة الإيرانية والمخدرات إلى الميليشيات الحوثية الإرهابية.

من جهة أخرى أكد المركز الأميركي للعدالة (ACJ) ، الأربعاء، أن تعاطي جماعة الحوثي في مفاوضات جنيف يؤكد رغبتها في استمرار المآسي الإنسانية لتحقيق مكاسب سياسية.

وقال بيان صادر عن المركز إن جماعة الحوثي ترفض إدراج الصحافيين المختطفين لديها في جدول أعمال مفاوضات جنيف التي تجري مع الحكومة اليمنية وبرعاية الأمم المتحدة حول المختطفين والمحتجزين، كما ترفض أن تشمل الاتفاقات الإفراج عن السياسي محمد قحطان المختطف لديها منذ 8 سنوات.

وأضاف البيان أن جماعة الحوثي أعادت محاكمة الصحافيين في محكمة استئناف تابعة لها بعد 3 أعوام من الحكم عليهم بالإعدام، وبعد 8 أشهر من حجب المعلومات عنهم، ومنع أسرهم من زيارتهم أو التواصل معهم، وهو ما يضع الجماعة في موقف يفتقر للجدية في التعاطي مع هذا الملف.

ودعا المركز، المجتمع الدولي والأمم المتحدة للضغط على جميع الأطراف المشاركة في المفاوضات، وبالأخص جماعة الحوثي، للالتزام باتفاق ستوكهولم الذي جرى فيه الالتزام بالإفراج عن جميع المحتجزين دون شروط أو مساومات، وعدم التلاعب بقضيتهم أو استخدامهم للابتزاز.

وأوضح المركز الأميركي للعدالة (ACJ) أن التعاطي الحالي من طرف جماعة الحوثي مع قضية السياسي محمد قحطان والصحافيين الأربعة، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك رغبتها في استمرار استغلال المآسي الإنسانية الناجمة عن الحرب للابتزاز السياسي والحصول على مكاسب تفاوضية، دون الوصول إلى حل.

وحذر بيان المركز من أن هذا النهج، وبدون تغير فيه، أو ضغوط حقيقية وفاعلة من المجتمع الدولي، لن يؤدي إلا إلى مزيد من تعقيد الأوضاع الإنسانية للمحتجزين والمختطفين وأهاليهم.

ويمارس المجتمع الدولي ضغوطا كبيرة على ميليشيا الحوثي لإطلاق سراح الصحافيين، مع انطلاق جولة جديدة من مفاوضات تبادل الأسرى بين الميليشيا والحكومة المعترف بها دوليا في مدينة جنيف السويسرية برعاية الأمم المتحدة.

ودعت نقابة الصحافيين اليمنيين ومنظمات حقوقية محلية ودولية مرارا للإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن الصحافيين الأربعة الذين يقبعون في سجون الحوثيين منذ أكثر من 8 سنوات.

وأكدت رفضها أي مساع لإخضاعهم لصفقات تبادل الأسرى أو وضع قضيتهم محط مساومة وابتزاز.

وأفادت مصادر قريبة من المفاوضات أن جماعة الحوثي لا تزال تصر على استبعاد الصحافيين المختطفين، من النقاشات الجارية في جنيف لتبادل الأسرى والمحتجزين والمختطفين.

من ناحية أخرى استولت ميليشيا الحوثي على مجمع النهضة الرياضي شمالي العاصمة اليمنية صنعاء، وعينت إدارة جديدة له بذريعة إنشائه بأموال مشبوهة.

ونقلت منصة «يمن فيوتشر» الإعلامية، عن مصادر محلية، أن قوات مسلحة مكونة من أربعة أطقم تابعة للحوثيين داهمت المجمع الذي يضم أحواض سباحة وحمامات استجمام واستراحة وصالات رياضية، وقامت بطرد إدارته، وتعيين حارس قضائي للإشراف عليه ومصادرة كل مدخراته.

يأتي هذا بعد نحو 4 سنوات من استمرار اعتقال ميليشيا الحوثي لمالك المجمع الرياضي، المستثمر محمد خصروف، الذي يقبع في السجن حتى الآن بتهمة تعاطي الحشيش، ما تعتبره مصادر تهمة «كيدية» للاستيلاء على استثماراته.

ومنذ سيطرتها على العاصمة اليمنية قبل 8 سنوات، شنت ميليشيا الحوثي حملة نهب ومصادرة منظمة لأموال وممتلكات خصومها السياسيين والعسكريين والقبليين، عبر شبكات واسعة تشمل القضاء والبنك المركزي والأمن والمخابرات وجهات أخرى تابعة للجماعة تحت سلطة «الحارس القضائي».

ووثقت تقارير حقوقية استيلاء ما يسمى «الحارس القضائي» التابع للحوثيين على أكثر من (3.7) مليار دولار من الأموال والعقارات والمنقولات وإيرادات الشركات والمؤسسات المحسوبة على الخصوم والمعارضين.

وتقول تقارير حقوقية دولية إن هذه الممارسات تمثل جزءاً من نمط أوسع يستخدم فيه الحوثيون السلطة القضائية لتصفية حسابات سياسية، في خضم النزاع المسلح الدائر في البلاد.

مصدر سعودي : إيران سعت للقاءات معنا قبل الاتفاقية

علما السعودية وإيران

«وكالات» : بعدما اتفقت السعودية وإيران في بكين، يوم الجمعة الماضي، على استئناف العلاقات المقطوعة بينهما منذ 2016، وإعادة فتح السفارتين خلال شهرين، أفاد مصدر سعودي، أمس الخميس، بأن الإيرانيين كانوا يسعون لعقد لقاءات مع مسؤولين سعوديين رفيعين قبل الاتفاقية.

وأضاف أن وفد التفاوض السعودي شمل ممثلين عن الدفاع والخارجية والاستخبارات وأمن الدولة.

كما تابع أن اجتماعات التفاوض السعودي الإيراني استمرت في بكين 5 أيام، وتناولت 3 نقاط.

كذلك أوضح أن التفاوض مع إيران شمل احترام سيادة الدول، موضحا أن الرياض تستطيع التعاون مع طهران لخدمة الطرفين.

ولفت إلى أن الصين كانت لها مصلحة كبيرة في استقرار وسلاسة التجارة والملاحة في الخليج، مشددا على أن الدور الصيني يزيد الاطمئنان بالتزام إيران بالاتفاق مع السعودية، وفقا لصحيفة «وول ستريت جورنال».

وذكر أن الصين ساعدت الرياض في الضغط على الطرف الإيراني أثناء المفاوضات.

أيضاً أكد على وجود التزام ثنائي أمني ودفاعي مع إيران بعدم الاعتداء عسكريا وأمنيا واستخباراتيا.

وأعلن عن دعم سعودي إيراني مشترك للاتفاقية فيما يتعلق باليمن، لافتا إلى أن الظروف في إيران ساعدت الرياض على انتزاع أكبر قدر ممكن من مطالبها.

وكشف أن توقيت توقيع الاتفاقية مع إيران لم يأت عبثا من قبل المملكة، موضحاً أن الرياض أبلغت حلفاءها، ومن ضمنهم أميركا، قبل الذهاب إلى بكين والتوقيع مع إيران.

كما قال: «تلقينا دعما ومباركة من حلفائنا على توقيع الاتفاق مع إيران»، وسط تأكيد بأن المملكة ليست طرفا في الصراع بين الغرب والصين.

وأشار إلى أن الأراضي السعودية لن تستخدم لأي عملية عسكرية ضد إيران مستقبلا.

وعن تفاصيل الاتفاق، أكد أنها سرية ولا يمكن الإفصاح عنها، كاشفا عن أن لجنة متابعة ثلاثية رفيعة ستجتمع دوريا لمتابعة تنفيذ الاتفاق.

وأضاف أن فترة شهرين تعطي فسحة للتثبت من جدية الإيرانيين، مؤكداً أن الرياض ترغب بأن يعيش الشعب الإيراني النهضة والتطور الذي يعيشه نظيره السعودي.

يشار إلى أن السعودية وإيران كانتا اتفقتا في بكين، يوم الجمعة الماضي، على استئناف العلاقات المقطوعة بينهما منذ 2016 وإعادة فتح السفارتين خلال شهرين.

ورغم ذلك، أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، أن هذا لا يعني حل كل الخلافات بين الطرفين.

لكنه أوضح أن الاتفاق على عودة العلاقات الدبلوماسية يؤكد الرغبة المشتركة لدى الجانبين بحل الخلافات عبر التواصل والحوار.

وبعد الاتفاق، صدر بيان ثلاثي عن الدول الثلاث تضمن البنود التي نص عليها، ومن بينها التأكيد على سيادة كل دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بالإضافة إلى عقد وزيري الخارجية السعودي والإيراني اجتماعا لتفعيل لترتيب تبادل السفراء، ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما، فضلا عن تفعيل الاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب الموقعة في 1998.

العراق : قتلى إثر تحطم مروحية تركية في كردستان

«وكالات» : أفاد تلفزيون (كردستان24) الكردي، الأربعاء، أن طائرة هليكوبتر تركية تحطمت قرب حقل نفطي شمال دهوك بإقليم كردستان العراق.

وفي وقت سابق نقل التلفزيون عن شهود عيان من المنطقة قولهم إن «عدد القتلى يتراوح ما بين 5 إلى 7 أشخاص».

لكن شبكة رووداو الإعلامية الكردية نقلت عن قائد عسكري في دهوك قوله إن 7 أشخاص قتلوا إثر تحطم الهليكوبتر.

وقالت رووداو إنه لم يُعرف حتى الآن ما إذا كانت الطائرة قد تحطمت جراء عطل فني أم تم استهدافها.

برلمان ليبيا يدعو إلى جلسة لتشكيل لجنة إعداد قوانين الانتخابات

«وكالات» : دعا رئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح، كافة الأعضاء إلى الحضور في جلسة رسمية يوم الاثنين المقبل، لتسمية أعضاء لجنة إعداد القوانين الانتخابية ومناقشة الميزانية العامة للدولة لعام 2023.

وكان البرلمان ومجلس الدولة قد قررا تشكيل لجنة مشتركة من 6 أعضاء لكل فريق، ستبدأ مهامها خلال الأسابيع القادمة، وتعمل على معالجة الخلافات القانونية.

وهذه اللجنة قد تكون بمثابة فرصة أخيرة لتحقيق توافق بين قادة ليبيا حول قانون الانتخابات، ومعالجة الخلافات بشأن شروط الترشح إلى الرئاسة والتي تتعلق بترشح مزدوجي الجنسية والعسكريين.

وأبدى رئيس البرلمان عقيلة صالح تفاؤلا بإمكانية إحراز تقدم في المسار الدستوري، حيث توقع أن يكون الإطار التشريعي للانتخابات جاهزا قبل نهاية شهر يونيو المقبل، لكنه لمح إلى إمكانية طرح خارطة طريق جديدة في حال استمرت الخلافات مع المجلس الأعلى للدولة.

في المقابل، يواصل المبعوث الأممي إلى ليبيا عبدالله باتيلي حشد الدعم المحلي والخارجي لمبادرته التي تهدف إلى تجاوز الانسداد السياسي في البلاد وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية هذا العام.

وتقوم المبادرة الأممية على تشكيل لجنة جديدة لإعداد الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات، تجمع كل أصحاب المصلحة في ليبيا وتشارك فيها المؤسسات السياسية وأهم الشخصيات السياسية والقادة القبليين ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأمنية والنساء والشباب، وذلك بهدف تنظيم العملية الانتخابية قبل نهاية العام الحالي.

وفي تطور آخر، قالت البعثة الأممية في ليبيا، الأربعاء، إن اللجنة العسكرية (5+5) عقدت اجتماعا مع عدد من القادة العسكريين في المنطقتين الغربية والشرقية بحضور المبعوث الأممي باتيلي.

وأضافت البعثة في بيان أن الاجتماع استهدف تهيئة أجواء آمنة لدفع العملية السياسية قدما وإجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال العام الحالي، مشيرة إلى أن المشاركين اتفقوا على توحيد الصف والمضي نحو الانتخابات.

فيصل بن فرحان يبحث مع بيدرسون مستجدات الأوضاع بدمشق

الأسد : أرحب بمزيد من القوات الروسية في سوريا

الأسد وبوتين

«وكالات» : بعدما التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو، أكد رئيس النظام السوري بشار الأسد أنه يرحب بمزيد من القواعد والقوات الروسية في سوريا.

وقال في مقابلة مع وكالة سبوتنيك أمس الخميس إن زيادة عدد القواعد الروسية في بلاده قد تكون «ضرورية» في المستقبل، معتبرا أن الوجود الروسي «مرتبط بتوازن القوى» في العالم.

كما أضاف قائلا: «لا يمكن للوجود العسكري الروسي في أي دولة أن يُبنى على شيء مؤقت، نحن نتحدث عن توازن دولي» وتابع «لا يمكن للدول العظمى أمس أن تحمي نفسها أو أن تلعب دورها من داخل حدودها، لا بد أن تلعب الدور من خارج الحدود، من خلال حلفاء موجودين في العالم أو من خلال قواعد عسكرية».

أما عن احتمال عقد لقاء مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فقال الأسد «اللقاء مع أردوغان مرتبط بانسحاب تركيا من الأراضي السورية».

وكان الأسد وصل إلى موسكو يوم الثلاثاء الماضي في زيارة رسمية يجري خلالها محادثات مع بوتين، في ظل تكثيف الكرملين جهوده لتحقيق مصالحة بين أنقرة ودمشق، ولتأكيد ثقلها الدبلوماسي في خضم العزلة الأوروبية الأميركية التي تواجهها بسبب غزوها لأوكرانيا.

يشار إلى أن روسيا تحتفظ بوجود عسكري كبير في على الأراضي السورية، منذ الأشهر الأولى للحرب عام 2011، كما تعتبر حليفا وثيقا للأسد، فقد دعمته عسكريا من خلال شن ضربات جوية على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وقد ساعده هذا الدعم العسكري والسياسي أيضا على تحويل دفة الحرب لصالحه.

من ناحية أخرى التقى وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، الأربعاء، في ديوان الوزارة بالرياض، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون.

وجرى خلال اللقاء بحث مستجدات الأوضاع على الساحة السورية والمنطقة، وتبادل وجهات النظر حيال الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.